

للتنشر الفوري
15 سبتمبر 2014
الاتصال :

في واشنطن: كاثي غيست، kgest@ndi.org، 202-728-5535
ليزا غيتس، lgates@iri.org، 202-572-1546
في تونس: نيكول روسيل، nrowell@ndi.org، +216 23 22 30 35
جورجي تودوروفيتش، dtodorovic@iri.org، +216 53 557 366

بعثة تقييم فترة ما قبل الإنتخابات التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني و المعهد الجمهوري الدولي تقول أن تونس سائرة على درب الديمقراطية ولكن يجب ان تبقى التحزب خارج العملية الإنتخابية.

تونس_ أفاد اليوم وفد بعثة تقييم فترة ما قبل الانتخابات التي نظمها كل من المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI) ان البلاد تبدو في مسار ديمقراطي مؤكد منذ بداية التحول السياسي في عام 2011. ولكن للحفاظ على الثقة العامة، فإنه يجب ضمان إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية خالية من التلاعب و من التدخل الحزبي غير المبرر في خريف هذا العام.

وفقا للوفد تمثل انتخابات 2014 علامة بارزة في تدعيم التحول الديمقراطي في تونس وتقاس درجة ثقة المواطن التونسي في مصداقية هذه الإنتخابات بمدى الحرفية وعدم التحزب اللذان تدار بهما العملية الانتخابية وتكريس الشفافية من خلال ملاحظة نشيطة ومحايده للإنتخابات.

وقال الوفد أن هذه الفرصة يمكن أن تضيق إذا كان هناك سوء تصرف حزبي يضعف العملية مما سيؤدي بدوره إلى زعزعة ثقة الناس في نزاهة الانتخابات والحد من ثقتهم في المؤسسات السياسية في البلاد.

وكان وفد المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي جزءا من مهمة شاملة لمراقبة الانتخابات في تونس وحيث ترأست البعثة إيزابيل ديوران نائبة رئيس البرلمان الأوروبي سابقا من بلجيكا و روبن كارناهان، مسؤولة أولى عن الإنتخابات سابقا في ولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبراد سميث، مدير لجنة أنبرغ درير و المستشار السابق لعدد من أعضاء الكونغرس الأميركي.

من 09 إلى 12 سبتمبر، عقد الوفد لقاءات في تونس مع المترشحين والأحزاب من مختلف الأطياف السياسية و مع أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (HAICA) و مع مجموعات المراقبة المحلية و مع أعضاء البرلمان و المجتمعان الدولي والدبلوماسي والجمعيات الشبابية والنسائية. كما أجرى الوفد أنشطته طبقاً لقوانين الدولة التونسية والمعايير الدولية الواردة في [إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات](#).

قدم الوفد في تقريره عددا من التوصيات لتحسين العملية الانتخابية، وقال أنه يمكن اتخاذ البعض منها قبل الانتخابات. وهي تشمل:

بالنسبة لإدارة الانتخابات

- يجب على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن توفر المعلومات الانتخابية لكي ينفذ إليها الجمهور في الوقت المناسب. وينبغي أن يشمل:

- نشر جميع مداورات إجتماعات أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عبر الموقع الرسمي للهيئة
- البث التلفزيوني للإجتماعات و دعوة الملاحظين التونسيين و الدوليين للحضور في الإجتماعات
- توضيح جميع المسائل المتعلقة بالاستخدام السليم لأموال الحملة
- توفير توجيهات واضحة بشأن التصويت، والفرز وغيرها من الإجراءات
- تمكين الملاحظين من النفاذ الكامل لجميع التقارير

- يجب على الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري أن تفرض بشدة القوانين و القواعد المتعلقة بالتغطية الإعلامية والتحقيق في الانتهاكات في الوقت المناسب.
- يجب أن يشعر التونسيين بالأمان عند المشاركة في الانتخابات و ينبغي اتخاذ خطوات خاصة للحد من التهيب والخوف

بالنسبة للبيئة السياسية

- ينبغي على الأحزاب المشاركة في المناظرات والحوارات التي تركز على القضايا السياسية لمعالجة القضايا التي تهم التونسيين .
- يجب على الأحزاب أن تلتزم بأنظمة تمويل الحملات الانتخابية والتحقيق في الانتهاكات و مع مرور الوقت، ينبغي وضع حدود صارمة على تبرعات ونفقات للحملات الانتخابية والنفقات.
- يجب على منظمات المجتمع المدني تتبع سوء استعمال الموارد العمومية.
- يجب على الأحزاب السياسية تحديد برامج إنتخابية واضحة والامتناع عن الخطابات والسلوكيات التي تحط من ثقة الجمهور في العملية الانتخابية.
- يجب أن لا يكون هناك شراء للأصوات.

بالنسبة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام

- يجب على منظمات المجتمع المدني أن تشجع الأحزاب على بناء اجندات متعلقة بالمرأة و أن تدعوهم إلى تبنيها.
- يجب على منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالشباب إيجاد الطرق اللازمة لتجهيز و دفع الشباب للمشاركة في بناء المسار الديمقراطي مع الحرص على تشركهم في عملية التصويت.
- يجب على مجموعات الملاحظين التونسيين التأكد من أن جميع الملاحظين مدربون بشكل سليم ، و التنسيق لضمان أوسع تغطية ممكنة لمراكز الاقتراع و يجب توثيق ونشر النتائج والتوصيات بما في ذلك تقرير نهائي بعد الانتخابات الوطنية.
- يجب على الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري والهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تدعم حرية الاعلام و أن تحقق في القيود المزعومة في الإبان.
- يجب على الإعلام اتخاذ خطوات ملموسة لتجنب أي تحيز سياسي في التغطية والبرمجة.

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير حكومية غير ربحية غير حزبية تعمل على دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة في الحكم. مزيد من المعلومات متاحة على www.ndi.org

المعهد الجمهوري الدولي هو منظمة غير حزبية لا تهدف للربح، ويسعى إلى تعزيز الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مساعدة الأحزاب السياسية لتصبح أكثر إستجابة و مشاركة، ومساعدة المواطنين على المشاركة في التخطيط الحكومي، والعمل على زيادة دور الفئات المهمشة في العملية السياسية - بما في ذلك النساء والشباب.